

الصندوق المركزي للأموال الوقفية بين المشروعية الفقهية و القانونية أ. رمزي قانة

الملخص

يعد نظام الأوقاف في الفقه الإسلامي ذا أهمية متعددة المناحي، واكب الحضارة الإسلامية وتطورها لقرون، ولتستمر هذه المواكبة كان لزاما على الباحثين ابتكار طرق جديدة لتنمية الأوقاف وتطويرها، و قد شهد هذا القرن إبداعات متعددة في هذا المضمار.

ومن هذه الطرق المبتكرة الصناديق الوقفية التي تعد رافدا من روافد الوقف في العصر الحديث وقد تناول هذا المقال الصناديق الوقفية من حيث تعريفها فقها، وقانونا، وكذلك من حيث تأصيلها فقها وقانونا، و مدى اتفاه مع الفقه الإسلامي وافتراقه عنه، ومدى قانونية الصناديق مع محاولة إيجاد حلول علمية و عملية إن كان فيه عدم توافق مع الفقه الإسلامي و التشريع القانوني في جوانب أخرى، مع التمثيل بتجارب ناجحة للصناديق الوقفية لدول عربية.

LE résumé

Systeme Waqf est dans la jurisprudence islamique, un multi-importance il devoir de la civilisation islamique et l'évolution des siècles et continuer l'escorte devait chercheurs inventer de nouvelles façons de faire croître et de développer des dotations ce siècle a vu plusieurs innovations dans ce domaine.

L'un de ces fonds de dotation des moyens novateurs, qui est un affluent du moratoire dans l'ère moderne Cet article a adressé des fonds de dotation sont définies comme étant fabriqués, et légalement, ainsi que sur le plan du droit et d'établir en conséquence et sa conformité avec la jurisprudence islamique et en désaccord avec lui, et l'étendue de fonds illégaux à essayer de trouver une solutions scientifiques et pratiques qu'il était pas compatible avec la jurisprudence islamique et la législation juridique dans d'autres aspects, avec l'expérience de la représentation réussie des fonds de dotation pour des pays arabes.

رسم نظام الوقف الإسلامي أروع الصور منذ فجر الإسلام إلى اليوم في كافة المجالات الخيرية، مثل: المجالات الصحية والاجتماعية، أو المجالات العلمية و العسكرية إلخ...

ولم تكن الجزائر بدعا من البلاد العربية و الإسلامية التي ازدهرت بها الأوقاف، وازدهرت بالأوقاف. بيد أن الهزة العنيفة التي ضربتها إبان الاستعمار الفرنسي، وما تلتها من هزات ارتدادية بُعيد الاستقلال من جهة، وتطور حاجات المجتمع ووسائل عيشه من جهة أخرى، حثت على أهل الاختصاص من شريعة وقانون، واقتصاد إبداع وسائل جديدة لاستقطاب الأوقاف وتسييرها، وتنمية مواردها.

ومن هذه الوسائل المبتكرة ما يوسم ب: الصندوق المركزي للأموال الوقفية.

ولدراسة هذا الموضوع لزاما علينا طرح إشكالية رئيسة هي:

- ما مدى تناغم الصندوق المركزي للأموال الوقفية مع الفقه الإسلامي و قانون الأوقاف الجزائري؟
و تتفرع عن هذا إشكالتان وهما:

- في حال وجود مفارقات بين الصندوق المركزي للأموال الوقفية كيف يمكن تجاوزها؟

- مدى إمكانية ترقية الصندوق المركزي للأوقاف بما يناسب التطلعات الوقفية؟

و سأحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال ما يأتي:

-المبحث الأول : التعريف الفقهي والقانوني للوقف و الصندوق المركزي للأموال الوقفية .

-المبحث الثاني: المشروعية الفقهية لعمل الصندوق المركزي للأموال الوقفية.

-المبحث الثالث : المبحث الثالث : المشروعية القانونية لعمل الصندوق المركزي للأموال الوقفية.

-المبحث الرابع : الحلول المقترحة .

-الخاتمة.

المبحث الأول : التعريف الفقهي والقانوني للوقف والصندوق المركزي للأموال الوقفية

لصناعة تصور عن الصندوق المركزي للأموال الوقفية، كان لزاما وضعه في إطاره الفقهي والقانوني للوقف، ثم للصندوق المركزي للأوقاف على النحو الآتي:

-المطلب الأول : التعريف الفقهي للوقف

1-تعريف الحنفية: نجد عند الحنفية تعريفان رئيسان للوقف وهما: تعريف أبي حنيفة وتعريف الصاحبين.

- تعريف أبي حنيفة: هو حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة، ولو في الجملة.¹

- تعريف الصاحبين للوقف: " حبس العين على حكم الله -تعالى- وصرف منفعتها على من أحب".²

من خلال هذين التعريفين نجد الحنفية قد عرفوا الوقف بأنه حبس للعين، والتصدق بمنفعتها لجهة ما، لكن اختلف الصاحبان مع أبي حنيفة في كون الوقف يحبس على حكم ملك الواقف، أي أنه لا يخرج من ملكه، وهو رأي أبي حنيفة فله التصرف فيه كما يشاء، فالوقف عنده غير لازم. مما يخول للواقف الحق في الرجوع عنه، وأن يورث الوقف بعد موت الواقف وهكذا.

أما الصاحبان فيريان لزوم الوقف، وأنه يخرج من مالك الواقف فالوقف يلزمه، ولا يستطيع الرجوع عنه، ولا يدخل في الأموال الموروثة.

2-تعريف المالكية: عرف المالكية الوقف تعريفات متقاربة منها:

-تعريف ابن عرفة الدسوقي للوقف بأنه: " إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه مدة وجوده، ولو تقديرا".³

ذهب المالكية إلى أن الوقف هو إعطاء المنفعة دون العين، ومعنى ذلك أن العين محبسة لا توهب، ولا يتصدق بها. أما قوله: " مدة وجوده ولو تقديرا ". فقد شرحه الخرشي بقوله: " قيد احترز به عن الإعارة... ولو تقديرا يحتمل أن يكون اللفظ راجعا إلى الملك. فيكون المعنى: إن ملكت دار فلان فهي حبس. ويحتمل أن يكون اللفظ راجعا إلى

1- محمد الأمين بن عابدين: حاشية ابن عابدين: تحقيق و دراسة عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار عالم الكتب، الرياض، د ط، ت ط 1423 هـ -2003م، 357/3-358، و علي بن أبي بكر أبو الحسن برهان الدين المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 3 / 17-18.

2- حاشية ابن عابدين: 357/3-358، والهداية: 13/3-14.

3- محمد بن عبد الله الخرشي: شرح الخرشي على مختصر خليل، ضبطه وخرج آياته، وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ت ط، 1417 هـ-1997. 7 / 78، و محمد عيش: منح الجليل على مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت: 34/3.

الإعطاء، فيكون المعنى: داري حبس على من سيكون، فالمراد بالتقدير التعليق. ولم يرجح المالكية أياً من الاحتمالين، وذلك لأنهم لم يميزوا الوقف المعلق⁴، ويفهم منه لزوم الوقف عندهم.

ويرى محمد عليش أن الوقف تمليك انتفاع لا منفعة.⁵ فالمنفعة هي كل ما ينتفع به، والانتفاع هو الطريقة التي يحصل بها النفع.

ورُدّ على كلام عليش بأن لفظ "المنفعة" اسم لكل ما ينتفع به، أو كل شيء ينتفع به، وجمعها منافع، ولفظ "المنفعة" يأخذ من حيث المعنى دلالة الجمع. أما الانتفاع فهو عبارة عن مصدر فيه معنى الحدث، وعليه فإن المنفعة أشمل، وأعم في الدلالة من الانتفاع.⁶

3-تعريف الشافعية: عرف الشافعية الوقف بتعريفات اخترت منها ما يأتي:

- تعريف النووي: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه إلى البر تقرباً إلى الله -تعالى-"⁷، فقله: (يمكن الانتفاع مع بقاء عينه). فيه إخراج لما ينتفع به مع ذهاب عينه كالملايس، و"... الريحان والطعام إذ لا يجوز وقفهما لعدم بقاء عينهما"⁸.

وقوله: (على مباح) فلا يجوز الوقف على محرم كمعصية الخمر، أو جهة محرمة كأهل حرب على المسلمين - على الراجح -.

- وعرف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فيه على مصرف مباح موجود"⁹، وأضاف هذا التعريف لفظ (موجود) فلا يوقف على معدوم، ولكن إن كان راجحاً جاز.¹⁰

- وعرفه ابن حجر الهيتمي، بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح"¹¹. وأضاف هذا التعريف عبارة (بقطع التصرف في رقبته). هذا القيد أصيب لإخراج غير الوقف من أموال الحبس

4- شرح الخرشي على مختصر خليل: 7/ 78.

5- شرح منح الجليل على مختصر خليل: 34/3.

6- علي بن أحمد بن مكرم العدوي: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط 1، ت ط 1425هـ-2005م، 79/7.

7- محمد بن أحمد القاهري الخطيب الشربيني: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت. 376/2.

8- زكريا بن محمد الأنصاري: أسنى المطالب شرح روض الطالب، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ت ط 2001، 457/ 2.

9- محمد شمس الدين بن شهاب الدين الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ومعه حاشية الشبراملسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة، ت ط 1404هـ-1984م، 358/5.

10- المصدر نفسه.

11- أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت، 6 / 230، وأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة: حاشية القليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، د ط، ت ط 1415هـ-1995م، 97 / 3.

الأخرى كالرهن إذ الرهن لا يقطع التصرف في العين المرهونة بخلاف الوقف، فإنه يقطع التصرف في المال الموقوف، فلا يجوز بيعه، ولا توريثه...¹²

4-تعريف الحنابلة: للحنابلة تعريفات تكاد تكون متطابقة في الوقف أهمها:

- تعريف موفق الدين بن قدامة المقدسي للوقف: " تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة"¹³. فالوقف هو حبس العين عن كل تصرف وما إليه، والتصدق بثمرة العين أي: فوائدها على جهتها الموقوف عليها.
- وعرف الوقف عند الحنابلة أيضا بأنه: " هو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة"¹⁴، ويختلف هذا التعريف عن سابقه في لفظ (المنفعة) بدل لفظ (الثمرة)، والظاهر أن لفظ المنفعة أعم فائدة العين، وهي الثمرة التي تشملها المنفعة، لكن العكس غير صحيح.

- الوقف هو: " تحبيس مالك مطلق التصرف في ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه، وغيره في رقبته يصرف ريعه إلى جهة بر تقربا إلى الله -تعالى- ".¹⁵

نلاحظ أن هذا التعريف أكثر تفصيلا من سابقه؛ إذ فصل في تحبيس المالك التصرف في ماله هو وغيره، وأنه أضاف شرطا آخر وهو القرية إلى الله -Ψ-، واشترط في المال أن يكون منتفعا به مع بقاء عينه؛ فالعين التي تزول بالانتفاع كالأكل، والشرب، وغيرهما فلا يصح وقفها.

5-تعريف الظاهرية: لم يعرف الظاهرية الوقف تعريفا مباشرا، وإنما تناولوه في مسائل ناقشوا فيها من خالفهم.

فقد ذكر ابن حزم الوقف بقوله: " والتحبيس - وهو الوقف - جائز في الأصول من الدور، والأرضين بما فيها من الغراس، والبناء إن كانت فيها، وفي الأرحاء، ويجوز أيضا في العبيد، والسلاح، والخيل، وفي سبيل الله Y في الجهاد فقط لا غير، ولا يجوز في غير ما ذكرنا...".¹⁶

نلاحظ أنه لا يوجد تعريف للوقف، وإنما نجد الحكم بجواز الوقف، ثم تبين ما يجوز وقفه من أموال حيث حصرها ابن حزم في العقارات وما عليها من غرس، أو بناء، وفي الأرحاء، والعبيد، والسلاح، والخيل للجهاد.

6-تعريفات معاصرة: وهي لبعض المعاصرين الذين تناولوا الوقف بالبحث، ونذكر منها واحدا:

- تعريف أبي زهرة: حيث عرف الوقف بما تبناه عن ابن حجر: " الوقف هو قطع التصرف في ربة العين التي يدوم الانتفاع بها، وصرف الانتفاع لجهة الخير ".¹⁷

12- عكرمة صبري: الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، الأردن، د ط، ت ط 1428هـ-2008م، ص38.

13- عبد الله بن أحمد بن قدامة موفق الدين المقدسي: المغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 6/ 185.

14- المصدر السابق: 5/ 185، و علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن علاء الدين: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط، ت ط 1418هـ-1997م، 7/ 3.

15- الإنصاف: 3/ 7.

16- علي بن أحمد بن حزم المحلى شرح المحلى: تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط 2، ت ط 1424هـ-2001م، 9/ 82.

هذا التعريف يتماشى مع مذهب الجمهور من منع التصرف في العين الموقوفة، وذكر دوام الانتفاع بالعين، وهو لازم لدوام العين الموقوفة، وكذلك اشترط أن يكون الوقف لجهة خيرية فلا يجوز لغيرها.

المطلب الثاني : التعريف القانوني للوقف.

للقوف في القانون الجزائري تعريفات متسلسلة زمنيا وهي:

أ- أول تعريف للوقف في التشريع الجزائري ورد في المادة مئتين وثلاث عشرة: (213) من قانون الأسرة رقم 11/84 الصادر في 09 جوان 1984¹⁸، حيث نصت المادة على أن الوقف هو: "حبس مال عن التملك لأي شخص على وجه التأييد و التصديق".

ب- عرف الوقف أخرى عند صدور القانون رقم: 25/90، المتضمن التوجيه العقاري المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث عرف الوقف في المادة (31) بما يأتي:

"الأمالك الوقفية هي: الأملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع به جمعية خيرية، أو جمعية ذات منفعة عامة، أو مسجد، أو مدرسة قرآنية سواء أكان هذا التمتع فوريا، أو عند وفاة أحد الموصين الوستاء الذين يعينهم المالك المذكور".¹⁹

ج- وعرف الوقف ثالثة في قانون الأوقاف رقم 10/90 الصادر في 27 أبريل 1991. في المادة الثالثة (03) بأن: "الوقف هو حبس العين عن التملك على وجه التأييد، و التصديق بالمنفعة على الفقراء، أو على وجه من وجوه البر، والخير".²⁰

بالتأمل في هذه المواد نرى بأن القانون الجزائري، لم يخرج عن إطار الفقه الإسلامي في تعريفه للوقف إذ كان تعريفه ترجيحاً بين المذاهب الفقهية الأربعة. بيد أنه بالرغم من سيادة المذهب المالكي في الجزائر، و وجود المذهب الحنفي إبان الحكم العثماني كمذهب الطبقة الحاكمة في الجزائر، نلمس أثره في كثير من الأوقاف الجزائرية - خاصة الذرية - التي أنشأت على المذهب الحنفي؛ إلا أن القانون الجزائري قد أخذ بالمذهب الشافعي، والحنبلي في تعريف الوقف باشتراطه التأييد، وهو عدم الرجوع في الوقف، ويرجع ذلك لما هو أنسب في حق الموقوف عليه، وهذا ما حقق مسمى الشخصية المعنوية فقد " أحسن المشرع الجزائري حيث أخذ بفكرة سقوط الملكية لا إلى مالك، والتي أخذت به معظم التقنيات العربية في الوقف، وهذا بسبب استحابتها للنظريات الفقهية القانونية الحديثة خاصة بالنسبة لمفهومها

17- محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 46.

18- الجريدة الرسمية رقم 52 المؤرخة في 1984 م.

19- الجريدة الرسمية رقم 49 الصادرة بتاريخ 1990.

20- الجريدة الرسمية رقم 21 المؤرخة في 1991م.

للشخصية المعنوية، والتي تحقق الغرض الداعي إلى إسقاط الملكية عن الوقف مما يفصل الذمة المالية للوقف عن الذمة المالية لمسيريه، والقائمين على نظارته " 21.

وركز المشرع الجزائري على مسألة التأييد، وعلى صرفه في (وجه من وجوه البر). فلا يصرفه في وجه المعصية. والمعول في مسألة البر، وعدمه على أحكام الشريعة الإسلامية، لنص القانون الجزائري على ذلك²².

ومع ما في هذا التعريف من إيجابية إلا أنه يعترض عليه بما يأتي:

- أنه لا يشمل وقف المنافع على الرغم من أن المشرع الجزائري نص على إمكانية وقفها في المادة الإحدى عشرة (11) من القانون 10/91، حيث إن استعماله لعبارة: (حبس عين) يخرج وقف المنافع.

- أنه لم يشمل الوقف الخاص رغم اعتراف هذا القانون - رقم 10/91 - به، ومنه فحتى يكون التعريف جامعاً شاملاً لنوعي الوقف العام والخاص، كان من الأفضل إضافة عبارة (في الحال، والمآل)، أو (ابتداءً، وانتهاءً) حيث أن الحال، والابتداء لقصده الوقف العام المباشر، أما المآل، والانتها فيقصد به أن يكون الوقف الخاص في الابتداء، وينتهي عاماً.²³

المطلب الثالث : تعريف الصندوق المركزي للأموال الوقفية:

نجد تعريف الصندوق المركزي للأموال الوقفية في نص المادة الخامسة (05) من القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق ل 02 مارس 1999 م المتضمن إنشاء صندوق مركزي للأموال الوقفية²⁴ ، حيث جاء في هذه المادة : ((تُصَبَّ في الحساب المركزي للأموال الوقفية الإيرادات ، والموارد الوقفية المحصلة على مستوى نظارات الشؤون الدينية بالولايات، بعد خصم النفقات المرخص بها طبقاً لأحكام المادة الثالثة والثلاثين (33) من المرسوم التنفيذي رقم 98 . 381 المؤرخ في 12 شعبان عام 1419 الموافق ل أول ديسمبر سنة 1998 و المذكور أعلاه)).

كما نصت المادة الثانية (02) من القرار المؤرخ في 5 محرم عام 1421 هـ الموافق ل 10 أبريل 2000 م المحدد لكيفيات ضبط الإيرادات ، والنفقات الخاصة بالأموال الوقفية²⁵) ، حيث جاء في صلب المادة : ((دون الإخلال بأحكام المادة الواحدة و الثلاثين (31) من المرسوم التنفيذي رقم 98 . 381 المؤرخ في 12 شعبان عام 1419 الموافق ل أول ديسمبر سنة 1998، و المذكور أعلاه تُعتبر من إيرادات الأوقاف العامة ما يأتي :

1 . العائدات الناتجة عن رعاية الأملاك الوقفية، وإيجارها .

21- محمد كنانة: الوقف العام في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ص: 21.

22- المادة: 02 من قانون الأوقاف الجزائري 10/91.

23- انظر: خالد رامول الإطار القانوني و التنظيمي لأموال الوقف في الجزائر: ، دار هومة، الجزائر، ط 2، ت ط 2006، ص: 29.

24 - الجريدة الرسمية عدد 32 ، الصادرة سنة 1999 م .

25- الجريدة الرسمية عدد 26 ، الصادرة سنة 2000 م .

2. الهبات و الوصايا المقدمة لدعم الأوقاف ، وكذا القروض الحسنة المحتملة المخصصة لاستثمار الأملاك الوقفية و تنميتها .

3. أموال التبرعات الممنوحة لبناء المساجد، والمشاريع الدينية، وكذا الأرصد الآيلة إلى السلطة المكلفة بالأوقاف عند حل الجمعيات الدينية المسجدية، أو انتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها)).

المبحث الثاني : المشروعية الفقهية لعمل الصندوق المركزي للأملاك الوقفية

لا شك أنّ الوقف إما أن يكون لصالح شخص وذريته، أو نحو ذلك مما يسمى في الفقه الإسلامي بالوقف الأهلي أو الذري ، فهذا له طابعه الخاص ، وتكون إدارته في إطار الشخص الموقوف عليه ، أو ذريته فيما بعد ، حسب تفصيل لا يهم موضوع البحث .

و إما أن يكون الوقف على جهة خيرية مثل : الوقف على المساجد ، أو المدارس أو الفقراء و المساكين ، أو الأرامل و اليتامى أو غير ذلك ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة يتمثل في : هل هذه الجهات لو اجتمعت كلها أو بعضها تحت إشراف مؤسسة واحدة يكون لكل واحد منها ذمة مستقلة ، وتعمل على أساس شخصيتها المستقلة ، فلا يجوز التداخل بين حقوقها والتزاماتها ، أم أنّه يُنظر إلى كل هذه الجهات كذمة واحدة ، وحينئذ يحمل بعضها عن بعض ؟

للجواب عن ذلك نقول : إنّ الأصل والمبدأ العام والقاعدة الأساسية هو الحفاظ على خصوصية كل وقف وكل جهة وإن كانت تحت إشراف إدارة واحدة ؛ وذلك لضرورة مراعاة أن يكون ريع الوقف لنفس الجهة التي وقف عليها الواقف ، وكذلك الأصل في حالة الالتزامات ، والتعمير والبناء ، وذلك من خلال ترتيب هذه الجهات كصناديق خاصة لها ذمتها المالية المستقلة بقدر الإمكان .

وهذا هو الأصل مادام ذلك ممكنا ، ويدل على ذلك العديد من الأدلة المعتمدة الدالة على ضرورة الحفاظ على الوفاء بالعقود والشروط إلا الشروط التي تكون مخالفة للكتاب الله و السنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو لا تحقق الغرض المنشود من الوقف ، و من ذلك قول الإمام القرافي : " ويجب اتباع شروط الوقف...لأنه ماله ولم يأذن في صرفه إلا على وجه مخصوص ، والأصل في الأموال العصمة... " ²⁶ .

ومع هذا الأصل العام فإنّ الذي يظهر راجحا هو جواز التصرف في جميع الأموال المرصودة لجهة واحدة ، كالمساجد مثلا حيث لا بد أن ينظر إلى جميع موقوفات المساجد الواقعة تحت إدارة الوقف كذمة واحدة حسب المصلحة الراجحة ، ولكن مع تقديم مصالح الموقوف عليه من وقفه الخاص به على غيره ، وإذا فضل أو اقتضت المصلحة غير

²⁶ - أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي : الذخيرة ، تحقيق: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1(1994م)، ج6، ص

ذلك صُرف منه إلى بقية الموقوف عليه من نفس الجهة ، وهكذا الأمر في الوقف على جهة الفقراء ، أو المدارس ، أو نحوها²⁷ .

ولكن يرد سؤال آخر وهو مدى إمكانية أن يُنظر إلى جهات الخير كلها كأنها جهة واحدة يصرف من ريعها على الجميع حسب الأولوية ؟

لقد أفتى فقهاء المالكية بذلك حيث جاء في نوازل العلمي : (الأحباس كلها- إذا كانت لله- بعضها من بعض ، وذلك مقتضى فتوى أبي محمد العبدوسي)²⁸ ، كما نقلت فتاوى بهذا الشأن للبرزلي وابن الماجشون وغيرهما ، وجاء فيهما أيضا : " قال أصبغ وابن الماجشون : إنَّ ما يقصد به وجه الله يجوز أن ينتفع ببعضه من بعض ، وروى أصبغ عن أبي القاسم مثل ذلك في مقبرة قد عفت فيني قوم عليها مسجدا : لم أرَ به بأسا ، قال : وكذلك ما كان لله فلا بأس أن يُستعان ببعضه على بعض ، وقد رأى بعض المتأخرين أن هذا القول أرجح في النظر ؛ لأنَّ استفاد الزائد في سبيل الخير أنفع للمُحِسِّ ، وأتمى للأجرة... " ²⁹ .

وقال أبو محمد العبدوسي في الجواب على جمع أحباس فاس : " يجوز جمعها ، وجعلها نقطة واحدة وشيئا واحدا لا تعدد فيه ، وأن تجمع استفادات ذلك كله ، ويقام منه ضروري كل مسجد من تلك المستفادات مجتمعة... " ³⁰ .

وأفتى بعض علماء الحنابلة بجواز عمارة وقف من ريع وقف آخر على جهته ، قال ابن مفلح : " ويصرف ثمنه- أي الموقوف في حالة بيعه- في مثله " كذا في المحرر ، والوجيز ، والفروع ، وزاد : " أو بعض مثله ، قاله أحمد لأنه أقرب إلى غرض الواقف " ، ثم قال : " وظاهر الخرقى أنه لا يتعين المثل ، واقتصر عليه في المغني ، والشرح ، إذ القصد النفع ، لكن يتعين صرف المنفعة في المصلحة التي كانت أولى أن تصرف إليها ، لأنَّ تغيير المصرف مع إمكان المحافظة عليه لا يجوز ، وكذلك الفرس إذا لم يصلح للغزو بيع واشترى بثمنه ما يصلح للجهاد ، وعنه رواية أخرى : يصرف على الدواب الحبس وما فَضِّلَ من حصره وزيته جاز صرفه إلى مسجد آخر ، والصدقة به على فقراء المسلمين... واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال أيضا : وفي سائر المصالح ، وبناء مساكن لمستحق ريعه القائم بمصلحته... " ³¹ .

فهذه الفتاوى لعلماء المذهبين تجيز النظر إلى جميع الجهات نظرة واحدة قائمة على ذمة واحدة حسب المصالح المعتبرة ، والذي يظهر رجحانه هو أن يكون ذلك في دائرة الاستثناء ويبقى الأصل العام في رعاية كل وقف بذاته إلا لمصلحة راجحة³² .

²⁷ - جمعة محمود زريقي : الطبيعة القانونية للشخصية المعنوية للوقف ، المرجع السابق ، ص 62 .

²⁸ - جمعة محمود زريقي ، المرجع نفسه .

²⁹ - أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي : الذخيرة ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 326 ، 327 .

³⁰ - جمعة محمود زريقي : الطبيعة القانونية للشخصية المعنوية للوقف ، المرجع السابق ، ص 62 .

³¹ - المرجع نفسه .

³² - المرجع نفسه .

و جاء عن الشيخ خالد سيف الله الرحماني : (. . . كما سبق ذكره أن الفائض من إيراداتها يُصرف أولاً على الوقف المجانس صونا عن الضياع و التغلب ، و إن لم يمكن استعمالها في المجانس فيسع استعمالها في الخدمات التعليمية، والخيرية الخاصة بفقراء المسلمين نظرا إلى أن آخر مصرف للأوقاف هو الفقراء، والمساكين من المسلمين . -والله أعلم-)
33

هذا في الفقه الإسلامي، أما في التشريع الجزائري فإن الأمر يبدو واضحا جدا من خلال المادة الخامسة (05) من القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق لـ 2 مارس 1999 م المتضمن إنشاء صندوق مركزي للأموال الوقفية السابقة الذكر، إذ تقضي المادة باستحالة استقلال كل وقف بذمته المالية، إذ أصبح يُنظر في التشريع الجزائري للأوقاف كلها على أنها جهة واحدة، بل و على خلاف ما رجّحه بعض الفقهاء من إمكانية النظر للأموال المرصودة لجهة واحدة، كالمساجد مثلا على أنها جهة واحدة، ذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك. من اعتبار كل الأوقاف المتواجدة على مستوى البلد جهة واحدة. حين أدمج معاريف الأوقاف، وذلك في الصندوق المركزي للأموال الوقفية، تلك الأموال التي لا علاقة لها بالوقف لا قريب و لا من بعيد، و نقصد بذلك من نصت عليه مادة الثانية(02) من القرار المؤرخ في 5 محرم عام 1421 هـ الموافق لـ 10 أبريل 2000 م المحدد لكيفيات ضبط الإيرادات و النفقات الخاصة بالأموال الوقفية التي سبق الإشارة إليها، التي نصت على أن من إيرادات الصندوق تلك التبرعات و الهبات التي تمنح لبناء المساجد و المشاريع الدينية³⁴.

المبحث الثالث : المشروعية القانونية لعمل الصندوق المركزي للأموال الوقفية

بالنظر إلى مجموعة القوانين المتعلقة بالصندوق المركزي للأموال الوقفية نجد هذه القوانين غير متناغمة بالشكل المرضي بل تكون متناقضة في أحيان كثيرة، ويتجلى ذلك في ما يأتي:

أ- نصت المادة الخامسة (05) من القانون رقم 91 . 10 المؤرخ في 27 أبريل 1991 م على أنه: ((الوقف ليس ملكا للأشخاص الطبيعيين، و لا الاعتباريين، و يتمتع بالشخصية المعنوية، و تسهر الدولة على احترام إرادة الواقف وتنفيذها)).

إن ما يمكن قوله بشأن هذه المادة، هو أن الوقف الإسلامي يتمتع بالشخصية المعنوية وفق ما نصت عليه المادة بوضوح³⁵، يجعل من الصعب التوفيق بين طبيعة الشخصية المعنوية التي تقتضي وجود ذمة مالية مستقلة، وأهلية تصرف، و اسم، موطن، و جنسية محددة، وما إلى ذلك. وبين طبيعة الصندوق المركزي للأموال الوقفية، مما يجعل سؤالا يطرح نفسه بنفسه وهو: أي الأوقاف يتمتع بالشخصية الاعتبارية، هل المقصود كل وقف يتمتع بالشخصية الاعتبارية على

³³ - خالد سيف الله الرحماني : الوقف في العصر الحديث، بحوث مختارة مقدمة في الندوة الفقهية العاشرة لجمع الفقه الإسلامي في الهند، بومباي)

(1997 م)، إعداد و تقديم: مجاهد الإسلام القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1 (1422 هـ . 2001 م)، ص 89 .

³⁴ - سفيان شبيرة : آثار الشخصية المعنوية للوقف، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011 م، ص

³⁵ - محمد كنانة : الوقف العام في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، د . ط (2006 م)، ص 35 .

حدة مثلا: هل مشروع كرم شخصيته الاعتبارية المتميزة عن شخصية مشروع طاكسي وقف الذي أنشأته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهكذا نكون بصدد شخصيات اعتبارية متعددة، و لكل شخصية اعتبارية ذمة مالية مستقلة، وأهلية للتصرف، واسم و موطن و جنسية خاصة ، أم أن المقصود أن كل الأوقاف الجزائرية تمثل شخصية اعتبارية فنكون بصدد شخصية اعتبارية واحدة فقط؟ .

من خلال استقراء نصوص الوقف -و ما هو معمول به ميدانيا- نجد أن كل ملك وقفي يتمتع بشخصية اعتبارية على حدة، بدليل ما نص عليه القانون من أن لكل ملك وقفي ناظر أوقاف، كما أن مسألة الموطن و الاسم و خاصة الجنسية لا تتحقق بوضوح إلا إذا كنا بصدد وقف محدد .

و إذا كان هو الصحيح و المعمول به تقريبا ، و إذا كان أيضا جوهر الشخصية الاعتبارية هو الذمة المالية والأهلية فإن ذلك يدعونا إلى القول بأن العمل بنظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية لا تتحقق معه فكرة الشخصية الاعتبارية للوقف .

ثانيا : نصت المادة الرابع عشرة (14) من القانون رقم 91 . 10 المؤرخ في 27 أبريل 1991 م على أنه : ((اشتراطات الواقف التي يشترطها في وقفه هي التي تنظم الوقف، ما لم يرد في الشريعة نهي عنها))³⁶ .
و عليه فإذا كانت اشتراطات الواقف هي تنظم الوقف ، فإنه يمكن القول إن العمل بنظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية لا يساعد على تحقيق فحوى هذه المادة، ذلك أن العبرة صرف ريع الوقف من الصندوق ليست باشتراطات الواقف إنما بناء على استراتيجية عمل الصندوق .

ثالثا : نصت المادة العشرون(20) - قانون 1991 - ((لا يجوز التنازل في الوقف العام إلا لجهة من نوع جهة الخير الموقوف عليها أصلا بعد موافقه صريحة من السلطة المكلفة بالأوقاف)) .

نصت هذه المادة على أنه لا يجوز التنازل في الوقف العام إلا بصيغة الحصر لجهة من نوع جهة الخير الموقوف عليها أصلا، أي إذا كان الوقف على دار أيتام في مدينة قسنطينة مثلا لا يصح أن يُتنازل عليه إلا للصالح دار أيتام في مدينة تبسة -على سبيل المثال - و هكذا بالنسبة للأوقاف التي وُقفت على مسجد أو على مدرسة قرآنية أو على زاوية معينة لا يصح أن يتنازل عليها إلا لصالح أوقاف من جنسها، و لا يكون ذلك إلا بالموافقة الصريحة من السلطة المكلفة بالأوقاف .

و حسن ما فعل المشرع الجزائري حينما اشترط الموافقة الصريحة، و التي عادة ما تكون كتابية ومباشرة حتى لا يفتح باب التأويل و تُنتهك مع هذا الباب حرمة الأملاك الوقفية .

لكن العمل بنظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية يتعارض و العمل بمحتوى نص هذه المادة ؛ لأن ريع الملك الوقفي الموقوف على دار أيتام مثلا يذهب للصندوق المركزي للأموال الوقفية، فلا يكون التنازل عن ريع هذه الدار (دار الأيتام) لصالح دار أيتام أخرى ، بل سيذهب إلى جهات أخرى .

³⁶ عبد الرزاق بن عمار بوضيف : مفهوم الوقف كمؤسسة مالية في الفقه الإسلامي و التشريع ، دار الهدى ، عين مليلة (الجزائر) ، ص83 .

رابعا : نصت المادة السادسة(06) (قانون رقم 02 . 10 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2002) .: ((الوقف العام هو ما حُبس على جهات خيرية من وقت إنشائه ، و يُخصص ريعه للمساهمة في سبل الخيرات ، و هو قسمان : . وقف يحدد فيه مصرف معين لريعه فيسمى وقفا عاما محدد الجهة، و لا يصح صرفه على غيره من وجوه الخير إلا إذا استنفذ .

. وقف لا يعرف فيه وجه الخير الذي أراهه الواقف فيسمى وقفا عاما غير محدد الجهة، و يصرف ريعه في نشر العلم و تشجيع البحث فيه و في سبل الخير .

لقد نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة(06) من القانون رقم 02 . 10 على أن: ((الوقف العام المحدد الجهة ، لا يصح صرفه على غيره من وجوه الخير إلا إذا استنفذ، و هذا ما لا يمكن تحقيقه مع نظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية، إذ تختلط الغلات، والربوع في هذا الصندوق بحيث لا يعرف ريع وقف ما من ريع وقف آخر، بل الذي يطلع على نظام عمل الصندوق المركزي للأموال الوقفية ، سيكتشف و كأن الشرط الثاني من المادة السابقة، و الذي يقضي بأن الوقف الذي لا يعرف الوجه الذي حُدد له يصرف في سبل الخير عامة ، هو النوع الوحيد من الأوقاف الموجود في الجزائر))³⁷ .

المبحث الرابع : الحلول المقترحة .

إن الحل المقترح الذي يجمع بين ما قرره الفقهاء قديما وحديثا ، فإنه لا بد من جمع الأملاك الوقفية المشتركة في الهدف و الغرض في صندوق واحد ،، صعوبة أن تكون لكل ملك وقفي صندوق خاص به فهو يتفهم و هذا أخذ بالقول الذي يقضي بأن الأوقاف المتحدة في الغرض يُسند بعضها بعضا ، فلا فرق بين أن يُأخذ من ريع ملك وقفي مخصص لمسجد مثلا ، لينفق على مسجد آخر³⁸ .

و حتى لا يكون المشروع الجزائري متناقضا مع نفسه من خلال المنظومة القانونية الوقفية ومنه يمكن الإقتداء بالتجربة الكويتية باعتبارها رائدة في العالم الإسلامي ، و قبل ذلك يمكن التنبيه إلى أن الجزائر عرفت تنظيما مشابها لما هو معمول به في الكويت و ذلك خلال العهد العثماني .

المطلب الأول : التجربة الجزائرية في العهد العثماني

³⁷ - سفيان شبيرة : الصندوق المركزي للأموال الوقفية و سبل تفعيله ، قراءة في التجارب الحديثة ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول استغلال

الأموال الوقفية في الجزائر ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة باتنة ، 2014 ، ص 07 ، 09 .

³⁸ - سفيان شبيرة : المصدر نفسه.

شهدت الأوقاف الجزائرية في العهد العثماني تنظيماً محكماً يتوافق و ما ذهب إليه جملة الفقهاء قديماً و حديثاً ، و هو ما ينبغي أن تكون عليه الأوقاف في الجزائر اليوم ، و في الجملة هذه نماذج من المؤسسات التي عرفت الأوقاف الجزائرية خلال العهد العثماني :

. **مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين** : كانت من أهم مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها و المداخيل التي توفرها ، إذ كانت تستحوذ على أكثر من نصف جميع الأملاك الوقفية ، و تتصرف في ألف وأربعمئة وتسعة عشر (1419) ملك وقفياً، خُصصت هذه الأوقاف لفقراء مكة و المدينة المنورة ، و كان لها صندوق خاص بها تصب فيه كل ربوع الأملاك التابعة لهذه المؤسسة .

. **مؤسسة سبل الخيرات** : تحتل المكانة الثالثة ، و هي تضم مجموع المساجد الحنفية البالغ عددها أربعة عشر مسجداً كبيراً و صغيراً ، و تتوفر على ثلاثمئة وواحد وثلاثين (331) ملك وقفياً، لهذه المؤسسة كذلك صندوق خاص بها ، تجمع فيه ربوع تلك الأملاك الوقفية ، حيث بلغ دخل هذا الصندوق في سنة 1837 حوالي ثلاثة عشر ألفاً وستمئة وتسعة وثلاثين (13.639) فرنك فرنسي .

. **مؤسسة أوقاف أهل الأندلس** : خُصصت هذه الأوقاف للأسر المنحدرة من أصل أندلسي ، تجاوز عدد أملاكها الوقفية 101 ملك وقفياً، و بلغ الدخل السنوي لصندوق هذه المؤسسة حوالي: خمسة آلاف (5000) فرنك فرنسي

39

المطلب الثاني : التجربة الكويتية

للكويت تجربة وقفية حديثة رائدة ، تجمع بين أصالة الوقف الإسلامي، و حداثة التنظيمات العلمية و الفنية المعاصرة ، فقد أنشئت في الكويت لأجل هذه التجربة الجديدة ، الأمانة العامة للأوقاف ، بالمرسوم الأميري الصادر في 13 / 11 / 1993 ، و أعلنت عن أهداف هذه التجربة ، و لتحقيق هذه الأهداف أنشأت مجموعة من الصناديق الوقفية يتكفل كل صندوق بجانب من جوانب الخير ، و من جملة الصناديق التي أنشأتها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت نجد :

- . الصندوق الوقفي لرعاية المعوقين 1994 م .
- . الصندوق الوقفي للتنمية الصحية 1995 م
- . الصندوق الوقفي للقرآن و علومه 1995 م
- . الصندوق الوقفي لرعاية المساجد 1995 م
- . الصندوق الوقفي للثقافة و الفكر 1995 م
- . الصندوق الوقفي للتنمية العلمية 1995 م
- . الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة 1995 م

³⁹ - ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 (2001 م) ، ص 207 - 208 .

. الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة 1995 م

. الصندوق الوقفي للتنمية المجتمعية 1996 م

. الصندوق الوقفي للأمانة العامة للأوقاف 1995 م⁴⁰

المطلب الثالث : نماذج مقترحة لضمان دور تنموي للصندوق المركزي للأموال الوقفية

انطلاقاً من قررناه سابقاً يمكن اقتراح النماذج الآتية من الصناديق الوقفية ، و ذلك على سبيل المثال فقط :

أولاً : الصندوق الوقفي للزوايا و المدارس الوقفية :

تجمع كل الربوع الخاصة بأوقاف الزوايا و المدارس القرآنية ، باعتبارها من جنس واحد ، و يصرف من هذا الصندوق لتسديد احتياجات مختلف الزوايا و المدارس القرآنية على المستوى الوطني .

ثانياً : الصندوق الوقفي للخدمات الصحية :

تجمع في هذا الصندوق كل الربوع الخاصة بالمؤسسات الوقفية ذات الطابع الصحي ، بالإضافة إلى الأموال التي أوقفها أصحابها لتكون في شكل خدمات صحية ، و لا بأس أن يصرف من مجموع سيولة الصندوق على المؤسسات الوقفية للخدمات الصحية العاجزة عن تلبية حاجياتها ، و من شأن مثل هذا التقسيم أن يحقّز الكثير من الأثرياء أرباب المال الذين أصيبوا بمرض ما أن يوقفوا أموالاً لصالح المصابين بذلك المرض إذا اتضحت الصورة و فصلنا بذلك الأموال الوقفية ذات الطابع الصحي عن غيرها من الأموال الأخرى .

ثالثاً : الصندوق الوقفي لرعاية اليتامى :

تجمع في هذا الصندوق كل الربوع الوقفية الخاصة برعاية الأيتام من مختلف أوجه الرعاية (صحة ، تعليم ، ترفيه ...) ، و لا بأس أن يصرف من هذا الصندوق على كل مؤسسات الخاصة برعاية الأيتام المتواجدة على المستوى الوطني ، باعتبار اشتراكها في نفس الخدمة .

رابعاً : الصندوق الوقفي لمؤسسة المسجد :

تجمع في هذا الصندوق كل الأموال التي تجمع لصالح المؤسسات المسجدية ، و يصرف من بعضها على بعض كما قرر الفقهاء دون حرج في ذلك .

وهكذا كلما تطورت الأوقاف و دعت الحاجة لإنشاء صناديق وقفية جديدة ، أصدرت الجهات الوصية المراسيم الخاصة بإنشاء هذه الصناديق لتلبية الحاجة المتزايدة ، كما يمكن للجهات الوصية أن تبادر ابتداءً بإنشاء صندوق خاص بمجال معين تفرضه الضرورة المجتمعية ، و تدعوا العامة للمساهمة فيه بوقف الأموال ، و بذلك تتحول الصناديق الوقفية من صناديق تجميعية إلى صناديق خالقة للمال و مساهمة في تغطية النقائص التي يعرفها المجتمع .

⁴⁰ -رفيق يونس : الأوقاف فقها و اقتصادا ، دار مكتبي ، دمشق ، ط2 (1430 هـ . 2009 م) ، ص 133 .

الخاتمة :

نحمل خاتمة هذا المقال بالنتائج الآتية :

- 1 - الصندوق المركزي للأموال الوقفية هو عبارة عن حساب مركزي تُصبُّ فيه الإيرادات و الموارد الوقفية المحصلة على مستوى نظارات الشؤون الدينية و الأوقاف بالولايات بعد خصم النفقات .
- 2 - تم إنشاء الصندوق المركزي للأموال الوقفية بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 مارس 1999 م ، متأخرا بثمانية سنوات عن صدور قانون الأوقاف رقم 10 / 91 .
- 3 - لكل ملك وقفي ذمة مالية منفصلة عن أي ملك وقفي آخر ، و لا يجوز أن توحد الذمة المالية للوقف أصالة ، غير أن بعض الفقهاء مَن اهتم بمصلحة الوقف إلى القول بجواز توحيد الذمة المالية للوقف بشرط أن يكون من نفس الجنس ، و أن يكون هناك فائض في الربيع ، مع بقاء الأولوية في كل الحالات للوقف الأصلي صاحب الربيع .
- 4 - العمل بنظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية ، بصورة توحيد الذمة المالية لكل الأملاك الوقفية الموجودة على المستوى الوطني دون ضوابط و قيود ، فيه مخالفة صريحة لما رجَّحه الفقهاء قديما و حديثا ، و لما هو معمول به في الدول ذات التجارب الرائدة في تنظيم و تفعيل الأوقاف .
- 5 - العمل بنظام الصندوق المركزي للأموال الوقفية يجعلنا نقع في الكثير من التناقضات القانونية ، حيث يستحيل التوفيق بين بين نظام الصندوق و بين القول بأن الوقف يتمتع بالشخصية الاعتبارية ، أو القول بوجود احترام شروط الواقف مثلا ، أو القول بأنه لا يجوز التنازل في الوقف العام إلا لجهة من نوع جهة الخير الموقوف عليها ، و غيرها من النماذج أخرى .
- 6 - لعل من أهم التجارب الجديدة بالإتباع ، تجربة الأمانة العامة للأوقاف الكويتية ، حيث اعتمدت هذه التجربة على جمع الأوقاف التي من جنس واحد في صندوق خاص بها .

المصادر والمراجع

- 1- أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافي : الذخيرة ، تحقيق: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1(1994م).
- 2- أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة : حاشية القليوبي وعميرة ، دار الفكر، بيروت، د ط، ت ط 1415هـ-1995م،
- 3- أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي : تحفة المحتاج ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت
- 4- خالد رامول الإطار القانوني و التنظيمي لأحكام الوقف في الجزائر: ، دار هومة، الجزائر، ط 2، ت ط 2006،
- 5- خالد سيف الله الرحماني : الوقف في العصر الحديث ، بحوث مختارة مقدمة في الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند ، بومباي (1997 م) ، إعداد و تقديم : مجاهد الإسلام القاسمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط 1 (1422 هـ . 2001 م)
- 6- رفيق يونس : الأوقاف فقها و اقتصادا ، دار مكتبي ، دمشق ، ط 2 (1430 هـ . 2009 م)
- 7- زكريا بن محمد الأنصاري : أسنى المطالب شرح روض الطالب ، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ت ط 2001.
- 8- سفيان شبيرة : الصندوق المركزي للأحكام الوقفية و سبل تفعيله ، قراءة في التجارب الحديثة ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول استغلال الأحكام الوقفية في الجزائر ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة باتنة ، 2014.
- 9- عبد الرزاق بن عمار بوضياف : مفهوم الوقف كمؤسسة مالية في الفقه الإسلامي و التشريع ، دار الهدى ، عين مليلة (الجزائر) .
- 10- عبد الله بن أحمد بن قدامة موفق الدين المقدسي: المغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت،
- 11- عكرمة صبري: الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، دار النفائس، الأردن، د ط، ت ط 1428هـ-2008م.
- 12- علي بن أبي بكر أبو الحسن برهان الدين المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي ، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- 13- علي بن أحمد بن حزم المحلى شرح المحلى: ، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط 2، ت ط 1424هـ-2001م.
- 14- علي بن أحمد بن مكرم العدوي: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط 1، ت ط 1425هـ-2005م.
- 15- علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن علاء الدين: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط، ت ط 1 1418هـ-1997م.

- 16- محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
- 17- محمد الأمين بن عابدين: حاشية ابن عابدين: تحقيق و دراسة عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار عالم الكتب، الرياض، د ط، ت ط، 1423 هـ -2003 م.
- 18- محمد بن أحمد القاهري الخطيب الشربيني: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
- 19- محمد بن عبد الله الخرشبي: شرح الخرشبي على مختصر خليل، ضبطه وخرج آياته، وأحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ت ط، 1417 هـ-1997.
- 20- محمد شمس الدين بن شهاب الدين الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ومعه حاشية الشبراملسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة، ت ط 1404 هـ-1984 م.
- 21- محمد عيش: منح الجليل على مختصر خليل ، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- 22- محمد كنانة: الوقف العام في التشريع الجزائري ، دار الهدى ، عين مليلة (الجزائر)، د . ط (2006 م).
- 23- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 (2001 م).
- 24- الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة بتاريخ في 1984 م
- 25- الجريدة الرسمية رقم 49 الصادرة بتاريخ 1990.
- 26- الجريدة الرسمية رقم 21 المؤرخة في 1991 م.
- 27- الجريدة الرسمية عدد 32 ، الصادرة سنة 1999 م .
- 28- الجريدة الرسمية عدد 26 ، الصادرة سنة 2000 م.